

تحقيق/ المخدرات في الوسط المدرسي بالكاف: خطر يفتك بالطلاب والمنظومة التربوية في قفص الاتهام

15 مايو 2017



تحقيق رشاد الصالحي

عادل، تلميذ بأحد المعاهد العمومية بمدينة الكاف، تحيل الجسم، بدأت محنته منذ ثلاثة سنوات، لـما كان عمره 17 سنة يعيش في عائلة مفككة: والدان في حالة طلاق، وزوجة أب كانت تعنفه كلما ذهب إليها، مما اضطره إلى اللتحاق بالمركز المندمج للطفولة بالكاف بعيداً عن أخويه الاثنين، عاش متشرداً خاصة في فترات العطل المدرسية باحثاً عن عمل يسد به رمقه، فوجد نفسه بين برائن المخدرات، تعاطى شتى أنواعها، إلى حد الإصابة بسلل نصفي تلقى إثره العلاج النفسي والطبيعي.

عادل الآن عمره 20 سنة تمت إحالته إلى مستشفى الأمراض العصبية بالرازي وغادره في بداية شهر جانفي العاضي.

عادل هو واحد من المئات من التلاميذ الذين دخلوا عالم المخدرات ليصبح هذه الظاهرة المنتشرة في الوسط المدرسي كابوساً يؤرق الأولياء وسط عجز الاطار التربوي والامن عن التصدي لها.

أرقام تدق نواقيس الخطر

كشفت تقارير خلية علوم الإجرام بمركز الدراسات القضائية بتونس في مستهل سنة 2015 أن من بين 25 ألف موقوف في السجون التونسية ثمة ما لا يقل عن 8 آلاف شخص في قضايا تتعلق بالمخدرات استهلاكاً وترويجاً.



وأكّدت نفس التقارير أن 30 % منهم من الفئة العمريّة بين 13 و35 سنة وأن 57 % من المستهلكين بين 13 و18 سنة وأكثّرهم من التلاميذ. كما أنّ أكثر من 80 % من جملة الموقوفين في السجون التونسيّة في قضايا المخدّرات دون سن العشرين هم من التلاميذ، وفق ما أفادنا به مصدر مسؤول من وزارة الداخلية. وساهم الانفلات الأمني الذي عقّب أحداث 14 جانفي ساهم وفق ما صرّح به عدد من رجال التربية في استباحة فضاءات التربية والتعليم من قبل خلاليا المخدّرات وانتشر تعاطيّها داخل المؤسسات التربوية وفي محيطها.

المخدّرات طريق إلى الانحراف

نورا تلميذة بالبكالوريا بمعهد خاص عمرها 20 سنة، تقطن بأحد الأحياء الشعبية في مدينة الكاف هي البنت الكبرى في العائلة. أفادت أنها بدأت تتعاطى مادة "الزطلة" منذ 2010 في فترة الانفلات الأمني مع أحد أصدقاء أبيها، في مكان منزه بأحد الأنفاق الضيق. وهي تتعاطى يوميا من 6 إلى 7 سجائر. يتبيّن من حديثها أنها على دراية بمجمّع "الزطلة" وتميّز بين أنواع السلع، فهي تقتني يوميا من عند المرّوج "جونته" (سيجارة الحشيش)، مؤكّدة صعوبة معرفة المرّوج الذي يوزّع "البلكرة" (القطعة) على "اللحامة" (المروجين الصغار) بعد تقسيمها إلى قطع في شكل أصابع.

نورا أكّدت أنه تم إيقافها في مناسبتين، اضطررت في الأولى إلى إلقاء "الجونته" أرضا دقائق قليلة قبل أن تلقى عليها دورية أمنية القبض، فلم تجد شيئا عند تفتيشكما، أما في المرة الثانية، فقد تم ضبطها وهي تستهلك الزطلة وتم إخلاء سبيلها نظرا لصغر سنها.

ولكن المقلق أكثر في قصة نورا هو أنها تحولت من مستهلكة إلى مرّوجة، حيث اعترفت بترويج قطع "الجونته" على المستهلكين الجدد مقابل أن يعدها "اللحام" بـ "مزجتها" وهي قطعة صغيرة من الزطلة تقدّم مجاناً لمن يرّوج ما قيمته تفوق 10 دنانير.

من جهته، يوضّح "معز" 17 سنة، تلميذ بأحد معاهد الكاف تفاصيل تشكيل سيجارة "الزطلة" من وضع العجين في "الورقة" (لفاف تلف به المادة قبل تدخينها) ووضع "الكالة" (تشبه مصفاة السيجارة) قبل تدخينها ويؤكّد أن عددا كبيرا من التلاميذ والتلميذات خاصة في المعاهد الكبرى يتعاطون المخدّرات في المجموعات الصحية المنزوية وثمة من العملة والقيمين من هم على دراية بذلك ويتسترون بل ويحرسون العملية مقابل مبلغ مالي. أما (رع) تلميذ بأحد معاهد مدينة الكاف فيبيّن أن الأكشاك المحيطة بالمعاهد أغليّها تبيع "الورقة" التي يلّف فيها التبغ وعيّن "الزطلة". و"الورقة" الواحدة سعرها 200 م والمجموعة سعرها 3800 م لكن لا يتم بيعها إلا للحرفاء الذين يستهلكون "الزطلة".

لكن استهلاك "الزطة"، هي لمن استطاع إلى ذلك سبيلا بحكم أن الحصول عليها يكون بمبلغ مالي ليس أقل من خمسة دنانير في ما عدى ذلك، فهناك طرق أخرى للحصول على ما يطلق عليه اسم "الشيدة" (النشوة) مثل استنشاق لصاق "الكول فور" أو استنشاق acide fourmitique (أسيد يفرزه النمل بعد تهريسه ويوضع في أكياس للاستنشاق) أو وضع عجين لقاح الأذذية في قطعة خبز وأكلها.

من جانبه، يوضح عاطف الطاهري، أخصائي اجتماعي أنه حسب الدراسة التي قامت بها الجمعية الجهوية للدفاع الاجتماعي بالكاف في 2015 على عينة تكونت من 60 تلميذا في ولاية الكاف، أن 23% من مستهلكي المواد الضارة والمدراء هم من الأطفال والشباب في الوسط المدرسي. وأن 10% يعمدون إلى ما يسمى "الكلفرة" (استنشاق اللصاق) نظراً لكونها في متناول أغلبية الأطفال وأن 12% فقط يستهلكون "الزطة" نظراً لارتفاع ثمنها. كما أكد أن 75% من المستهلكين ينتهيون إلى الوسط الحضري (الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية).

إحصائيات أخرى تحصل عليها كاتب التحقيق من مخابر التحليل بالمستشفى الجهوي بالكاف تفيد أن 94 فردا عرضوا على التحليل بعد أن تم القبض عليهم سنة 2013 و 171 سنة 2014 و 63 سنة 2015 (من جانفي إلى 3 أفريل) و 125 سنة 2016 بسبب استهلاكهم مواد مخدرة.

المنظومة التربوية في قفص الاتهام

الأولياء بات يؤرقهم الوضع، حيث أفاد معز أنه يراقب ابنه يوميا أمام المعهد، وأكد على وجود غرباء عن المعاهد دائمي الظهور أمام المؤسسات التربوية، ومع ذلك لا يحرك الأمان ساكنا.

أما فاطمة وهي موظفة بأحد المعاهد تغادر عملها كل فترة استراحة لترابط أمام المدرسة الإعدادية أين يدرس ابنها تراقبه وتسأل الإدارة عن حضوره، يكاد الشك يقتلهما في تعاطي ابنها لمادة "الزطة"، خاصة بعد علمها أنه ثمة من زملائه في القسم من يتعاطاها.

(ج.ط) وهو أحد الأولياء أكد أن ابنه كان يتعاطى أحياناً المواد المخدرة "الزطة" داخل المعهد وخارجها رفقة أصدقائه وأضاف أن ابنه صرخ له بعد سنة من حصوله على البكالوريا أن استهلاك "الزطة" كان أمرا شائعا عند بعض التلاميذ، وأفاد أن إدارة المعهد طردت تلميذا في البكالوريا سنة 2015 من المبيت، بعد أن تم ضبطه تحت تأثير مادة "الزطة".

من جهته، أكد مدير المعهد النموذجي بالكاف أنه تم طرد تلميذين سنة 2015 من المبيت بعد أن ضبطا في حالة غير عادية، لكن لم تتأكد من مدى تعاطيهم لمادة "الزطة"، مضيفا أن "الطرد من المبيت عقوبة مخففة مراعاة لمستقبل التلميذين الذين تمكنا في ما بعد من النجاح في البكالوريا"، وأضاف أن ترويج المواد المخدرة وخاصة الحبوب المخدرة – لبعض ثمنها وسهولة ترويجها في أوساط التلاميذ – كان منتشرًا داخل المعهد، حيث كان غرباء يدخلون المعهد بادعاء أنهم أولياء ويستغلون أوقات الاستراحة لترويج المواد المخدرة وكذلك خارج المعهد في غياب المراقبة الأمنية، ولكن منذ 3 سنوات، وبعد تطبيق المنشور الوزاري باستظهار كل زائر للمعهد ببطاقة هويته تقلص الترويج، إلا أن الظاهرة "الشيخ" كما أسمتها لا تستطيع المؤسسة التربوية لوحدها أن تسيطر عليها لغياب الوسائل التقنية والعلمية واللوجستية الكافية بمقاومة استهلاك المخدرات، وعليه فإن مدير المعهد النموذجي يشدد على أهمية المتابعة النفسية والحملات التوعوية والتحسيسية للحد من انتشار الظاهرة.

من جهته، أكد "علي" حارس مؤسسة تربوية بالكاف أن بعض قاعات الألعاب وقاعات نوادي الانترنت القريبة من المعاهد هي أيضا بؤر لترويج المخدرات، فيها يتم استدراج التلاميذ إلى عالم المخدرات والتأثير عليهم. كما أضاف أن الدوريات الأمنية غير مكثفة قرب المعاهد خاصة في فترة الانفلات الأمني بعد جانفي 2011.



مكافحة الظاهرة

وفيما يخص مكافحة انتشار ظاهرة المخدرات في الوسط المدرسي، تقول مندوبة الطفولة بالكاف أن الفصل 20 من مجلة حماية الطفل يشير إلى الحالات الصعبة التي تهدد صحة الطفل أو سلامته البدنية والمعنوية والتي يندرج ضمنها موضوع استهلاك التلاميذ للمخدرات في الوسط التربوي، وعليه فإن مندوبيه الطفولة تعهد بوضعيات

اللاميذ التي يتم الإشعار بها، ثم تقوم بإجراءات التقصي ليتم فيما بعد إخضاع الطفل للمتابعة الصحية والنفسية والتربوية والاجتماعية. وألقت مندوبة الطفولة المسئولية في انتشار ظاهرة المخدرات في الوسط المدرسي على عاتق المؤسسات التربوية التي لا بد لها من تحصين ذاتها من الداخل والخارج ومراقبة محیطها حماية لللاميذ. واعتبرت أن الإشعارات تظل ضعيفة للكشف عن الأطفال المدمنين على المخدرات ولكن ما يجب العمل عليه إضافة إلى التوعية والتحسيس هو ببعث مراكز مختصة لمعالجة الأطفال المدمنين، وبعث أقسام للطلب النفسي للأطفال.

من جهتها، أكدت الأخصائية النفسية سلمى المنصوري أن ترويج المخدرات انتشر بشكل لافت إبان الثورة وبعدها نظرا لغياب الأمن، وما من حلول عاجلة سوى تقوية المهارات الحياتية للفرد وتفعيل الجانب الردعى لأن في كل حالة فساد إما أن تكون مجموعة كبيرة تتعاطى وتستقطب الفرد وإما أن يكون فردا يمتلك خاصيات المجموعة تعكّنه من السيطرة على غيره.

أفادنا مصدر أمني أن الدوريات الأمنية ليست قارة أمام المؤسسات التربوية وغيرها لغياب الرصد البشري الكافي لحماية كل المؤسسات. ومع ذلك، يضيف محدثنا "إننا نحرص على حماية المؤسسات التربوية وتركيز نقاط أمنية غير قارة يوميا أمامها، خاصة وقت الذروة أي قبل الثامنة صباحا". ويتابع "في حالة القبض على متورط في المخدرات فإنه يحال إلى المستشفى للقيام بإجراءات التحليل وإذا ثبت تعاطيه، فإن ملفه يعرض على أنظار القضاء بناء على محضر عدلي في الغرض طبقا للقانون عدد 52 المؤرخ في 18 ماي 1992 المتعلق بجرائم المخدرات والذي ينص على عقوبة أدناها سنة سجنا وخطية بالف دينار تفرض على المستهلك تلميذا كان أو أي شخص آخر".

الأستاذ مراد الحمادي المحامي والنائب في مجلس نواب الشعب عن جهة الكاف، أكد لكاتب التحقيق أن مجلس نواب الشعب صادق على مشروع قانون تنقيح الفصل 12 من قانون 52 الذي كان يمنع على القاضي اعتماد ظروف التخفيف المنصوص عليها في الفصل 53 من المجلة الجزائية، وبعد التنقيح أصبح بإمكان المحكمة التي تنظر في

جرائم الاستهلاك النزول بالعقاب إلى دون أدناه، وأدنى حالياً السجن لمدة سنة وخطيبة مالية بـ 3 آلاف دينار، والتخفيض سلطة تقديرية معنوية للقاضي فهو يقرّ مبدأ الإدانة ويقدر العقوبة التي يمكن أن تنزل على سبيل المثال إلى حد الخطية المالية البسيطة أو السجن ليوم واحد.

عجز المؤسسة التربوية عن التصدي لظاهرة المخدرات

اعتبر مندوب سابق للتربية بالكاف أن معدلات استهلاك المخدرات في الوسط المدرسي ليس خدماً مثلكما يشع، وأكد أن غياب الإشارات (الإعلام عن طريق تقارير مكتوبة ترد من المؤسسة التربوية التي تم فيها ضبط من يستهلك مادة مخدرة) مرفوقة بالأدلة يمثل العائق الأكبر أمام مقاومة الظاهرة.

من جهته، أكد مدير معهد ثانوي (م) أن الظاهرة موجودة لكن لا تصله تقارير مرفوقة بأدلة ثابتة من القسم الخارجي أو القسم الداخلي للمؤسسة في الغرض، كما أن النقص الحاصل في أعون التأطير والقيمين يعسر مهمة المراقبة الدقيقة لمعهد فيه مئات التلاميذ. وفي حال ثبوت تعاطي تلميذ ل المادة مخدرة، فإن عقوبة هي الإحالة على مجلس التأديب وقد تصل إلى الطرد النهائي من جميع معاهد الجمهورية، ويضيف محدثنا أنه لم يتعرض إلى الآن إلى حالة تفيد تعاطي المخدرات وتمت احالتها على مجلس التأديب. من جهته، أكد قيم عام بأحد المعاهد الكبرى معرفته بمن به شبهة تعاطي المواد المخدرة من التلاميذ ولكن القانون التربوي لا يسمح له بتقفيش التلاميذ، أو عرض من اشتبه به على التحليل فقد يتحول إثرها إلى متهم بالسلط والادعاء بالباطل على التلميذ والتسبب في حرمانه من الدروس.

وزير التربية السابق ناجي جلول صرخ لقناة التاسعة في حوار خاص معه يوم السبت 22 أبريل 2017 أن وزارة التربية لا تملك أي إحصائية عن المخدرات في الوسط المدرسي وهناك إحصائية جديدة قامت بها وزارة الصحة على عينة بـ 500 تلميذاً في تونس الكبرى ويضيف قالت وزارة التربية بتحقيق ستعلن قريباً عن نتائجه – على عينة بها 120 ألف تلميذ – والمؤشرات الأولى تفيد وفق الوزير أن "الزطلة" لا توجد في تونس الكبرى بل تنتشر في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي

المخدرات في الوسط المدرسي باتت واقعاً محذناً يتسبب فيه عجز المؤسسة التربوية والامنية عن حماية التلاميذ. فإلى متى يتواصل هذا الوضع؟

مسالك جبيلة لدخول المخدرات

حول مسالك توزيع ترويج المخدرات بالكاف، أفادنا مصدر أمني أنه في سنة 2014 تم إيقاف 104 عنصر وبحجز 1411.14 غ من الزطلة وـ 38 قرصاً (باركيزول، تيميستا). أما في 2015 فقد تم إيقاف 27 شخصاً وأكد أن "هناك مسالك جبليّة وعمرية يتبعها المهرّبون الذين يعقدون صفقات مع شبكات جزائرية لدخول المواد المخدرة، منها ما هو معد للعبور نحو دول أخرى ومنها ما هو للاستهلاك في تونس. هذه الشبكات تكون خلايا صغيرة ومتعددة، تحاول أن تجد لها في المتنفذين من رجال الأعمال سنداً لتنفيذ مخططاتها وخاصة قبل الثورة حين كانت البضاعة الواردة إلى المقرّبين للدولة لا تخضع للرقابة الديوانية".

نقيب بالمصالح الديوانية (م رع) أكد أن المخدرات لم تكن لتصل إلى التلاميذ لولا تجاحها في اختراق عدة أجهزة أمنية وديوانية، وعدة طرق وهناك ثلاثة مسالك كبرى تدخل المخدرات عن طريقها إلى تونس: أولها الحدود الغربية أي القادمة من الجزائر المصدر الأساسي "للزلطة" التي تسمى هناك "الكيف"، ثم ليبيا التي ما تزال مصدراً للمخدرات الكيميائية والطبية، تليها الموانئ والتهريب الجوي، الذي يهم خصوصاً المخدرات القوية مثل الهروبين والكوكايين والأقراص الطبية المهدوسة، ولم يخف النقيب في الديوانة أن أجهزة الأمن مختلقة من قبل المتنفذين من رجال الأعمال والسياسة كما هي أيضاً المصالح الديوانية وثمة من أ尤ان الأمن من يسهل عملية الترويج باللغة على التهريب مقابل مبالغ مالية وهناك من الأمن من يسهّر على خلية ترويج وهناك من رجال الأعمال من يعفى من

التهريب مقابل مبالغ مالية وهناك من يسهّر على خلية ترويج وهناك من رجال الأعمال من يعفى من المراقبة الديوانية خاصة في الموانئ وإن تمت مراقبته، فإن التصريح عن البضاعة يكون مخالفًا تماماً للواقع خاصة

قبل الثورة

وكانت حالة الانفلات بعد الثورة عاملًا مساعدًا على انتعاش نشاط المهربيين.

أنجز هذا التحقيق باشراف كمال الشارني وبالتعاون مع مركز تطوير الإعلام